



سياسة بشأن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

تقرير المدير العام

- ١- إن العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية يحكمها الدستور وقرارات الأجهزة الرئاسية. وترد السياسة الحالية لمنظمة الصحة العالمية في "المبادئ التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية"، التي اعتمدت نصها جمعية الصحة العالمية في عام ١٩٨٧ في القرار ج ص ع ٤٠-١.٢٥. ومنذ ذلك الحين حدثت زيادة هائلة في عدد وأهمية المنظمات غير الحكومية التي تؤثر على الأحداث في إطار منظمة الصحة العالمية وعلى الساحة الدولية.
- ٢- واستجابة لهذا التأثير المتزايد وللحاجة إلى تحسين الحوار والتعاون تولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ مراجعة سياسته بشأن المنظمات غير الحكومية وطلب إلى الهيئات والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن تنظر في المبادئ الخاصة بها لتعزيز الترابط. ٢ وبناء على ذلك، قام كثير من وكالات الأمم المتحدة باستعراض وتحسين سياساتها واستراتيجياتها بشأن الاتصال والتعاون مع المنظمات غير الحكومية.
- ٣- وأجري في عام ٢٠٠١ استعراض للمبادئ التي تحكم علاقات المنظمة وتفاعلاتها مع المنظمات غير الحكومية. وشملت الأعمال اللاحقة المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية ومكاتبها الإقليمية وبعض مكاتبها القطرية إلى جانب مجموعة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من شركاء التنمية.
- ٤- وتعرض هذه الوثيقة نتائج الاستعراض واستنتاجاته الرئيسية. ٣ ويقترح في هذا الصدد الاستعاضة عن المبادئ التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية بسياسة جديدة بشأن علاقات منظمة الصحة العالمية بالمنظمات غير الحكومية، تتألف من عنصري الاعتماد والتعاون.

١ انظر الوثائق الأساسية، الطبعة الثالثة والأربعون، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠١، الصفحات ٥٧-٦١ من النص العربي.

٢ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، "علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية"، الجلسة العامة التاسعة والأربعون، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٦.

٣ Review report: WHO's interactions with civil society and nongovernmental organizations. Document WHO/CSI2002WP/6، وثيقة متاحة عند الطلب.

التفاعل الحالي بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية

٥- تعرّف المبادئ الحالية للتفاعلات بين منظمة الصحة العالمية وبين المنظمات غير الحكومية بأنها إما (علاقات) رسمية أو غير رسمية. وتسبق الدخول في علاقات رسمية عملية تشمل إجراء الاتصالات الأولية وإعداد خطط عمل، وأنشطة مشتركة، وتعيين مسؤولي الاتصال، وتقييم التعاون، وأخيراً - بعد مرور فترة من الزمن - تقديم طلب للدخول في علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية. والمجلس التنفيذي هو المسؤول عن اتخاذ القرار بشأن الدخول في تلك العلاقات.

٦- وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٢ بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي دخلت في علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية ١٨٩ منظمة، ويمنح هذا الوضع عدداً من المزايا المتنوعة التي تشمل حق الاشتراك دون تصويت في اجتماعات الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية والإدلاء ببيانات فيها. وخلال السنوات الأربع الماضية حضر نحو ٤٠٪ من هذه المنظمات غير الحكومية جمعية الصحة، بينما حضر ٢٥٪ منها دورات المجلس التنفيذي. وفي الفترة نفسها بلغ متوسط عدد المنظمات غير الحكومية التي أدلت ببيانات ١٦ منظمة في كل دورة من دورات جمعية الصحة و ١١ منظمة في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي.

٧- ولدى منظمة الصحة العالمية اتصالات وعلاقات عمل غير رسمية مع عدد من المنظمات غير الحكومية يفوق بكثير عدد المنظمات غير الحكومية التي ترتبط معها بعلاقات رسمية. وقد بين حصر لجميع تفاعلات المنظمة في جنيف مع المنظمات غير الحكومية أن ٤٥٪ منها هي علاقات مع تلك المنظمات التي ترتبط معها بعلاقات رسمية و ٥٥٪ منها هي علاقات مع تلك المنظمات التي لا ترتبط معها بعلاقات رسمية. وأفادت المكاتب الإقليمية والقطرية بوجود نمط مماثل لعلاقاتها في هذا الصدد.

٨- والتفاعلات، رسمية كانت أم غير رسمية، تفاعلات متنوعة ويمكن أن تتطوي على: تبادل المعلومات والأفكار؛ والمشاركة الطرفية لكل من الطرفين في اجتماعات الطرف الآخر؛ ولقاءات مشتركة؛ وحملات؛ ومشاورات؛ واشتراك المنظمات غير الحكومية في مشاورات منظمة الصحة العالمية ومجموعات الخبراء التابعة لها؛ وإسهام المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات ووضع المعايير وعمليات الطوارئ. وبينما تقتصر بعض التفاعلات على نشاط منفرد فإن هناك تفاعلات أخرى أطول أمداً وأكثر انتظاماً.

٩- وتتفاوت طبيعة المنظمات المتفاعلة مع منظمة الصحة العالمية سواء على نحو رسمي أو على نحو غير رسمي. فهي، على سبيل المثال، يمكن أن تكون ممولة من حكومات أو كيانات تجارية أو مؤسسات أو أفراد أو جمعيات خيرية. ويمكن أن تنشأ بناء على مصالح مختلفة، وتشمل رابطات مهنية ورابطات تجارية ومجموعات المواطنين ومنظمات غير حكومية تركز على أمراض معينة أو تدافع عن قضايا إنسانية أو تمثل المرضى أو المستهلكين.

١٠- وبوجه عام فإن المنظمات غير الحكومية أفادت منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء فيها بموارد تقنية ومالية جديدة للبرامج الصحية وبمناصرة قوية لقضايا الصحة العمومية وبمشاركة في المناقشات على مستوى السياسات العامة على الصعيدين العالمي والوطني.

العقبات أمام التفاعلات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية

١١- حدد الاستعراض عدداً من العقبات التي تؤثر على التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية. وفضلاً عن ذلك فإن المبادئ الحالية لا توفر سوى إرشادات قليلة في التمييز بين المصالح المختلفة للمنظمات غير الحكومية، مثل الصلات مع القطاع الخاص الساعي إلى الربح، مما يصعب على منظمة الصحة العالمية التحقق من تعارض المصالح المحتمل.

١٢- وتم تحديد قيود معينة في نظام العلاقات الرسمية. فعملية الحصول على مركز منظمة ذات علاقات رسمية عملية مطوّلة ومرهقة وتتطوي على إجراءات تستغرق مدة طويلة (مراحل مختلفة تمتد من ثلاثة إلى أربعة أعوام) وتستلزم الكثير من العمل الإداري من جانب منظمة الصحة العالمية ومن جانب المنظمات غير الحكومية لإعداد خطط العمل المشترك وإعداد ملفات تقارير تغطي فترة ثلاث سنوات^١. ومع اشتراطه إعداد خطط العمل المشترك، يعد هذا الإجراء واحداً من أكثر الإجراءات من حيث المقتضيات التي ينطوي عليها في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بعمليات الاستعراض التي تجرى كل ثلاث سنوات للتعاون بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقات الرسمية معها، لم يجر تحديث المعلومات الأساسية، مثل المعلومات عن مصادر التمويل ولا إعلانها على الملأ. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على الاتصالات الفردية بين مسؤولي الاتصال التابعين للمنظمة غير الحكومية والموظف التقني المعين في منظمة الصحة العالمية يجعل هذا النظام عرضة للتأثر بالتغييرات في الموظفين في المنظمين.

١٣- كما جرى تحديد قيود معينة في نظام العلاقات غير الرسمية. فالمنظمات غير الحكومية التي لا تربطها علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية لا تستطيع الاشتراك في اجتماعات الأجهزة الرئاسية بصفتها الخاصة حتى ولو كانت ترتبط بعلاقات عمل متينة مع المنظمة، مما يؤدي إلى وجود نوع من التمييز ضد هذه المنظمات. ويمكن أن يكون اشتراكها في هذه الاجتماعات مفيداً للدول الأعضاء. ومن العقبان الرئيسية الأخرى عدم وجود مبادئ توجيهية بشأن التعاون مخصصة لموظفي منظمة الصحة العالمية على مستوى المقر الرئيسي أو على المستويين الإقليمي أو القطري.

أهم الاستنتاجات المستخلصة من الاستعراض

١٤- استنتج الاستعراض أن المبادئ الحالية ليست كافية للوفاء باحتياجات منظمة الصحة العالمية ولا باحتياجات وتطلعات المجتمع المدني، وأوصى بأن يستعاض عنها بسياسة من شقين هما الاعتماد والتعاون. ويمكن للعنصر الأول أن يحكم اشتراك المنظمات غير الحكومية في اجتماعات الأجهزة الرئاسية، بينما يساعد العنصر الثاني على تحسين تفاعلات العمل بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن دعم السياسة الجديدة بمبادئ توجيهية.

١٥- وفي حالة الموافقة على هذه السياسة وإقرارها، ستحل محل المبادئ القائمة التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية. ويقترح اتخاذ ترتيبات انتقالية للتحويل عن المبادئ القائمة إلى سياسة الاعتماد والتعاون المقترحة. وستبلغ جميع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقات الرسمية مع منظمة الصحة العالمية بالسياسة الجديدة وسيطلب منها أن تقدم طلبات الاعتماد. وبناء على استلام طلب الاعتماد والقرار الذي يتخذه المجلس التنفيذي بشأن ذلك الطلب ستعتبر تلك المنظمات منظمات معتمدة لدى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية.

١٦- وفي حالة إقرار هذه السياسة قد يرغب المجلس التنفيذي النظر في دور اللجنة الدائمة المعنية بالمنظمات غير الحكومية وفي تغيير اختصاصاتها بناء على ذلك.

١ جرى تسليط الضوء على الاعتراف بطول الفترة الزمنية التي تستغرقها إقامة علاقات رسمية إيان أعمال هيئة التفاوض الحكومية الدولية المعنية باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وذلك عندما طلبت منظمات غير حكومية ليست لها علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية ولكن تربطها بها علاقات عمل متينة، أن تشارك بصفة رسمية في عملية التفاوض. واعتمد المجلس التنفيذي إجراءات خاصة تزيد سرعة العمل لتيسير حصول هذه المنظمات على مركز المنظمات ذات العلاقات الرسمية، اللازمة لمشاركتها بصفة رسمية.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٧- المجلس مدعو إلى استعراض مسودة السياسة المرفقة في الملحق، وإلى النظر في مشروع القرار التالي:

المجلس التنفيذي،

بعد أن نظر في السياسة الخاصة بالعلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية،^١

يوصي جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون،

إذ تقر بأهمية المجتمع المدني وإسهاماته في مجال الصحة العمومية، وكذلك زيادة عدد المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الصحة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وزيادة تأثير هذه المنظمات؛

وإذ تقر بأن إحدى الوظائف الرئيسية لمنظمة الصحة العالمية، وفقاً لأحكام المادة ٢ من الدستور، تتمثل في العمل كسلطة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي، وبأن للمنظمة، وفقاً لأحكام المادة ٧١ من الدستور، أن تتخذ الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في العمل الصحي الدولي الذي تضطلع به المنظمة؛

وإذ تشير إلى أن المبادئ الحالية التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية، والتي اعتمدها جمعية الصحة العالمية الأربعون في عام ١٩٨٧ (القرار ج ص ع ٤٠-٢٥)، قد خضعت للاستعراض؛

وإذ تشير إلى الحاجة إلى تحسين التعاون والحوار الجاربين مع المنظمات غير الحكومية، وإلى تشجيع أنشطة تعاونية جديدة مع هذه الهيئات؛

١- **تعتمد** السياسة الخاصة بالعلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية، والتي تحل محل المبادئ الحالية التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية؛

٢- **تقرر**، كتدبير انتقالي، أن تبلغ جميع المنظمات غير الحكومية التي تكون لها علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية، في تاريخ هذا القرار، بالسياسة الجديدة وتدعى إلى تقديم طلب اعتماد، وأن تعتبر هذه المنظمات معتمدة لدى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية إلى أن يتم تلقي طلب الاعتماد المستوفى حسب الأصول ويصدر المجلس قراره بشأن الطلب؛

٣- **تطلب** إلى المدير العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ السياسة، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية الخاصة باعتماد المنظمات غير الحكومية والتعاون معها.

١ الوثيقة مت ٢٢/١١١، الملحق.

الملحق

السياسة الخاصة بالعلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية

مقدمة

١- تنص المادة ٢ من دستور منظمة الصحة العالمية على أن إحدى الوظائف الرئيسية لمنظمة الصحة العالمية تتمثل في العمل كسلطة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي. ودعماً لهذه الوظيفة، ووفقاً لأحكام المادة ٧١ من الدستور، فإنه لمنظمة الصحة العالمية أن تتخذ، في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها، الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك تُورد المادة ١٨ (ح) إشارة مماثلة في تحويل جمعية الصحة العالمية دعوة منظمات غير حكومية إلى الاشتراك في اجتماعات الجمعية أو اجتماعات اللجان والمؤتمرات التي تعقد تحت سلطتها.

٢- تتمثل أهداف العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز العلاقات التي يفيد فيها كل طرف الطرف الآخر على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني بطرق تحسن الحصائل الصحية وتقوي الإجراءات الصحية وتضع القضايا الصحية على جدول أعمال التنمية. وتتألف السياسة الخاصة بتحقيق هذه الأهداف من عنصرين: الاعتماد والتعاون.

٣- تُعتبر أي منظمة لم ينشئها كيان حكومي أو اتفاق حكومي دولي، منظمة غير حكومية، بما في ذلك المنظمات التي تقبل أعضاء معينين من قبل سلطات حكومية، شريطة ألا تتعارض هذه العضوية مع حرية التعبير عن آراء المنظمة.^١

سياسة الاعتماد

٤- تحدد سياسة الاعتماد المبادئ التي يجوز للمنظمات الحكومية وفقاً لها أن تحضر اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة واجتماعات اللجان والمؤتمرات التي تعقد تحت سلطتها وتشارك فيها، طبقاً للقواعد السارية.

٥- يجب على المنظمة غير الحكومية، لكي تكتسب الأهلية للاعتماد، ما يلي:

(١) أن تكون لديها أهداف وغايات متوافقة مع دستور منظمة الصحة العالمية؛

(٢) أن تثبت كفاءتها في مجال نشاط يتصل بعمل منظمة الصحة العالمية؛

(٣) أن تكون عضويتها و/ أو أنشطتها ذات نطاق دولي؛

(٤) أن تكون ذات طابع غير ربحي؛

١ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، "علاقات التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية"، الفقرة ١٢.

- (٥) أن يكون لديها هيكل راسخ وقانون تأسيسي وآليات للمساعدة؛
- (٦) أن تكون لها، كمنظمة لها أعضاء، سلطة التحدث نيابة عن أعضائها، وأن يكون لها هيكل ممثل.
- (٧) ألا تقل مدة وجودها الرسمي عن ثلاث سنوات في تاريخ تلقي منظمة الصحة العالمية الطلب المقدم؛
- (٨) أن تفصح عن المعلومات الخاصة بأهدافها وهيكلها وعضوية جهازها التنفيذي ومجال أنشطتها ومصدر تمويلها؛
- (٩) أن توافق على تزويد منظمة الصحة العالمية بانتظام بمعلومات محدثة، وعلى إبلاغ منظمة الصحة العالمية بأي تغييرات تحدث فيما يتعلق بالمعايير من (١) إلى (٨) بمجرد حدوث تغييرات من هذا القبيل، إذا أريد أن تعتمد المنظمة غير الحكومية لدى منظمة الصحة العالمية.
- ٦- بمجرد اعتماد أية منظمة غير حكومية تتاح على الملأ المعلومات المجموعة عن أهدافها وهيكلها وعضوية جهازها التنفيذي ومجال أنشطتها ومصدر تمويلها، بما في ذلك المعلومات المحدثة. ويقدم إلى المجلس كل سنتين تقرير عن المنظمات غير الحكومية المعتمدة.
- ٧- يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً عن البت في اعتماد المنظمات غير الحكومية وإنهاء أو تعليق اعتمادها. وتأخذ القرارات التي تقضي بإنهاء أو تعليق الاعتماد في حسابها ما إذا كانت المنظمة غير الحكومية تستوفي المعايير المذكورة في الفقرات من ٣(١) إلى ٣(٩) الواردة أعلاه أم لا. ويكون عدم تقديم المعلومات اللازمة للتقرير الذي يقدم كل سنتين سبباً للبت بأن المنظمة غير الحكومية لا تستوفي المعايير المعنية.
- ٨- تنطبق هذه الترتيبات، بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية، فيما يتعلق باشتراك الممثلين الإقليميين للمنظمات الدولية غير الحكومية المعتمدة، في اجتماعات اللجان الإقليمية.
- ٩- تكون اللجان الإقليمية مسؤولة عن القرارات المتعلقة باعتماد المنظمات غير الحكومية الإقليمية أو الوطنية لدى اللجان الإقليمية.
- ١٠- بالنسبة إلى أية منظمة غير حكومية فإن الاعتماد يمنح الميزات التالية:
- (١) تعيين ممثل للاشتراك، دون تصويت، في اجتماعات الأجهزة الرئاسية واللجان والمؤتمرات التي تتعقد تحت سلطتها؛
- (٢) الإدلاء ببيان توضيحي في هذه الاجتماعات، يكون مدرجاً على بنود جدول الأعمال ذات الصلة بالمنظمة غير الحكومية، وبدعوة من الرئيس؛
- (٣) تقديم وثائق ذات صلة بهذه الاجتماعات يحدد المدير العام طبيعة توزيعها ونطاقه.

١١- بالنسبة إلى أية منظمة غير حكومية يسند الاعتماد المسؤوليات التالية:

- (١) أن تتبع أحكام النظام الداخلي للأجهزة الرئاسية حيثما تنطبق على المنظمات غير الحكومية؛
- (٢) أن تغتم الفرص المتاحة لنشر المعلومات الخاصة بسياسات المنظمة وبرامجها.

سياسة التعاون

١٢- يتمثل هدف هذه السياسة في تشجيع وتيسير الأنشطة التعاونية الجديدة المشتركة مع المنظمات غير الحكومية، ووضع أساليب متسقة للعمل المشترك بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية. ويجب ألا يتوقف التعاون مع منظمة الصحة العالمية على اعتماد المنظمة غير الحكومية لدى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية.

١٣- يسترشد التعاون بين المنظمات غير الحكومية ومنظمة الصحة العالمية بالمبادئ التالية:

- (١) أن يؤدي التعاون إلى التقدم في تحقيق أهداف منظمة الصحة العالمية؛
- (٢) أن يكون التعاون مع منظمة غير حكومية تتمتع بالكفاءة في مجال نشاط ذي صلة بعمل منظمة الصحة العالمية؛
- (٣) أن يستند التعاون إلى معارف ملائمة بالخصائص ذات الصلة للمنظمة غير الحكومية، مثل أهدافها، وهيكلها، وعضوية جهازها التنفيذي، ومجال أنشطتها، ومصدر تمويلها، لكي يتسنى لمنظمة الصحة العالمية تقييم مدى مناسبتها للتعاون؛
- (٤) ألا ينال التعاون من استقلالية منظمة الصحة العالمية وموضوعيتها؛
- (٥) أن يتبع أيضاً التعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تمثل مصالح تجارية آليات منظمة الصحة العالمية وممارساتها فيما يتعلق بالتفاعل مع المؤسسات التجارية.

= = =